مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: التنوع والمزايا النسبية للصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي
اسم الكاتب: د. حسين الفحل، عهد غزالة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/3987
تاريخ الاسترداد: 2026/06/06 01:04 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (3) 2005

التنوع والمزايا النسبية للصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

الدكتور حسين الفحل*
عهد غزالة**

(قبل للنشر في 2005/1/18)

□ الملخّص □

يهدف هذا البحث إلى قياس التّنوع السلعي للصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام مؤشر هيرفندل –هيرشمان، وكذلك قياس التركز الجغرافي للصادرات السورية باستخدام المؤشر نفسه، كما يهدف إلى قياس المزايا النسبية لهذه الصادرات خلال العقدين الماضيين.

وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها:

1. تتركز الصادرات السلعية الغذائية إلى دول المجلس في الخضار والفواكه والحيوانات الحية.
2. تتركز الصادرات جغرافيا في السعودية.
3. فقدان سوق دول المجلس للصادرات النسيجية.

كما توصل البحث إلى التوصية بضرورة الاهتمام بزيادة مكونات السلة السلعية المصدرة إلى دول الخليج والاهتمام بالتركيز على تصدير السلع التي تتضمن قيماً مضافة أكبر، والعمل على استعادة السوق الخليجية للصادرات النسيجية، وتقليص العقبات التي تواجهها الصادرات السورية أثناء دخولها دول المجلس، وخصوصاً أثناء دخولها إلى السوق السعودية.

* مدّرس في قسم العلاقات الاقتصادية الدولية– كليةالاقتصاد – جامعة دمشق– دمشق – سوريا.
** ماجستيرفي قسم العلاقات الاقتصادية الدولية– كليةالاقتصاد– جامعة دمشق– دمشق – سوريا.

مجلة جامعة تشرين للدراسات و البحوث العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (27) العدد (3)2005
Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research- Economic and Legal Sciences Series Vol. (27) No (3) 2005

Goods Diversity and Geographical Concentration of the Syrian Exports to the States of the Gulf Cooperation Council (GCC)

Dr.Husseen Al-Fahel*
Ahid Kazala**

(Accepted 18/1/2005)

□ ABSTRACT □

Using Herfend-Hershmans indicator, this research aims at measuring the diversity of the Syrian goods as well as measuring the geographical concentration of the Syria exports according to the same indicator. It also aims at measuring the comparative advantages of the export s during the past of three decades.

The research has come to a number of outcomes. The most important of which are:

1. The foodstuff export to the council states consists mostly of vegetables and fruits.
2. Geographically, the exports are concentrated mainly in Saudi Arabia.
3. The absence of the Gulf market with regard to the textile export.

The research also recommended that it is necessary to divesify exports to the gulf states, concentrating on exporting the goods which have more addition values; seeking to restore the Gulf market with regard to the textile exports, and finally reducing the obstacles standing in the way of Syrian exports when they are sent to the council states especially Saudi Arabia.

***Assistant Professor, Department of International Economic Relationship Faculty of Economic, Damascus University, Damascus, Syria.**
****Student Master, Department of international Economic Relationship, Faculty of Economic, DamascusUniversity, Damascus, Syria.**

المقدَّمة:

ترتبط سورية بدول مجلس التعاون الخليجي بعلاقات تجارية هامة، وازدادت هذه الأهمية بعد تخلي سورية عن سياسة إحلال الواردات، واعتمادها سياسة الممكن تصديره، والتي أدت بدورها إلى بروز الأهمية الاقتصادية للصادرات التي تلعب دوراً رئيساً ومحورياً في التبادل التجاري مع دول المجلس، والتي استأثرت على 30% من مجمل الصادرات السورية ما عدا النفط (أنظر الجدول رقم (6))، فأصبحت تمثل شريكاً تجارياً هامّاً منذ بداية عقد التسعينيات حتى وقتنا الراهن.

إن دراسة العلاقات التجارية السورية مع دول المجلس، والهيكل السلعي لهذه التجارة البينية والتركز الجغرافي لها تعد على قدر كبير من الأهمية، فمن جهة تصدر سورية إلى دول المجلس المواد الغذائية والحيوانية والنسيجية، حيث بلغت الأهمية النسبية للصادرات من المواد الغذائية والحيوانية 54%من إجمالي الصادرات السورية من هذه المواد (أنظر الجدول رقم (6)). ومن جهة ثانية فقد تركزت التجارة جغرافيا مع السعودية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد السوري منكشفاً بشكل كبير على الاقتصاد السعودي، ولاسيما أن العلاقات الاقتصادية مع السعودية ودول الخليج بشكل عام تأثرت بالعلاقات السياسية، خاصة وأن الاتفاقيات الثنائية المعقودة بين سورية وهذه الدول لتشجيع التبادل التجاري تخضع لرغبة الطرفين بالاستمرار، فان استمراريتها مرهونة باستقرار العلاقات السياسية بين الأطراف المتعاقدة، فما يكاد أن ينشب خلاف سياسي حتى تجهض هذه الاتفاقيات وتركد العلاقات التجارية، لذا فمن الأهمية بمكان دراسة هذه العلاقات وبحثها.

ويهدف هذا البحث إلى معرفة مقدار التنوع الذي تحقق في الصادرات السورية إلى دول المجلس منذ عام 1985 حتى عام 2002 إضافة إلى دراسة التركز الجغرافي لهذه الصادرات، كما يهدف البحث إلى بيان المزايا النسبية المحققة للصادرات السلعية السورية إلى دول المجلس خلال الفترة ذاتها.

طريقة البحث:

يعتمد البحث على استخدام مقياسين كلاهما يستخدم من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لمعرفة التنوع في قطاع التصدير، وهذان المقياسان هما مؤشر هيرفندل- هيرشمان herchindal-hirshman ومؤشر المزايا النسبية المحققة reveled comparative وسوف نقوم باستخدام المقياس الأول لقياس مدى التنوع في الصادرات السورية إلى دول المجلس خلال الفترة 1985- 2002 مقسمة إلى عدة فترات من 1985 إلى 1990 ومن عام 1995 إلى عام 2000 ومن عام 2000 إلى عام2002. ويأخذ مقياس هيرفندل – هيرشمان الصيغة الآتية[1]:

$$H= \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(xi/x)2} - \sqrt{1/N}}{1-\sqrt{1/N}} \qquad (1)$$

حيث إنّ:

[1]- Kheir Eldin, Hana (sept. 2001), "Economic Diversification: The case of Egypt 1970-2000." Economic and Social Commission for Western Asia. Epert Group Meeting on Economic Diversification in The Arab World. Beirut.

H: مؤشر هيرفندل – هيرشمان، يأخذ المؤشر القيمة صفر حينما يكون هناك تنوع كامل في الصادرات، والقيمة (1) حينما يكون مقدار التنوع صفر وهي الحالة التي تكون فيها الصادرات متركزة في نوع واحد من السلع.

Xi: القيمة النقدية للصادرات السورية الغذائية والحيوانية إلى دول المجلس

X: إجمالي الصادرات إلى دول المجلس

N: عدد أنواع السلع المصدرة إلى دول المجلس

أيضا يستخدم المقياس نفسه لمعرفة التركز الجغرافي للتجارة السورية في دول المجلس

Xi: قيمة الصادرات إلى دول المجلس

X: قيمة الصادرات إلى السعودية

N: عدد دول المجلس التي يتم تصدير السلع السورية إليها.

ومن المزايا التي يحققها مقياس هيرفندل– هيرشمان أنه وضع أصلا لقياس مقدار التركز في الصناعة أو في قطاع معين. وهو مجموع نسب مساهمة كل مؤسسة إنتاجية في إجمالي الصناعة مرفوعة إلى الأس التربيعي، وقد استخدم هذا المقياس بتوسع من المحاكم الأمريكية خلال الثمانينيات لقياس مدى الاحتكار (التركز) في صناعة معينة أو في قطاع معين على سبيل المثال حالة آي بي أم (ibm)، وحالة مايكرو سوفت (Microsoft). وتستخدم وزارة العدل الأمريكية هذا المقياس لإقرار الاندماج بين الشركات. كما استخدم هذا المقياس الباحث زين العابدين عبد الله لقياس التنوع في الاقتصاد السعودي[2].

ويأخذ المقياس الثاني (المزايا النسبية المحققة) RCA المستخدم في هذه الدراسة الشكل الآتي3:

$$RCA = \frac{xi - mi}{xi + mi} \qquad (2)$$

حيث:

xi: قيمة الصادرات لسلعة معينة أو مجموعة متجانسة من السلع.

mi : قيمة الواردات لنفس السلعة أو المجموعة من السلع.

وتساوي قيمة المعادلة رقم (2) العدد (+1) حينما تكون قيمة الواردات صفراً، ومن ثم توجد هناك مزايا نسبية كاملة لصالح الصادرات، وبالعكس تكون قيمة المعادلة (-1) حينما تكون قيمة الصادرات صفر. ومن ثم فإن مستوى التنوع المتحقق يظهر عدم توافر أي مزايا للصادرات على الإطلاق.

التركز الجغرافي للصادرات السورية إلى دول المجلس:

بالنظر إلى جدول رقم(1) الذي يبين تطور قيمة الصادرات إلى دول المجلس نجد أنها ارتفعت بحدة منذ عام 1989 حتى الوقت الراهن إلى أضعاف ما كانت عليه في عقدي السبعينيات والثمانينيات، نتيجة التغيرات التي طرأت على السياسات الاقتصادية السورية التي أدت إلى تنوع المنتجات، إضافة إلى السياسات المتخذة الهادفة إلى تشجيع

[2]- Ibid.

3– زين العابدين عبد الله بري:التنوع المحقق في الاقتصاد السعودي دورية الإدارة العامة مج 2ع، ع2 حزيران/ 2002، الرياض، ص361.

التصدير وأهمها أنظمة القطع. فقد ارتفعت الصادرات من51.4 مليون دولار أمريكي عام 1976إلى280.7 مليون دولار أمريكي عام1989. وتأرجحت قيمة الصادرات صعوداً وهبوطاً حتى عام 1995، ثم اتخذت اتجاهاً تصاعدياً حتى عام 2000، فبلغت قيمتها 539 مليون دولار أمريكي، وعاودت الانخفاض عام 2001الى354.4مليون دولار أمريكي، وطال الأثر الإيجابي للسياسة التجارية الجديدة التي اتبعتها سورية إجمالي الصادرات إلى الدول العربية،حيث ارتفعت قيمتها من115.7 مليون دولار أمريكي عام 1976 إلى 502 مليون دولار أمريكي عام 1989.

وقد لعب العامل السياسي دوراً هاماً في زيادة أو تقليص التجارة البينية في زيادة أو تقليص الصادرات إلى هذه الدول فاختلاف المواقف السياسية في حرب الخليج الأولى بين سورية وهذه الدول كان له أثرٌ سلبيٌ على حجم التبادل التجاري حيث أدى موقف سورية من الحرب كإغلاق أنبوب البترول العراقي الذي يمر في الأراضي السورية عام 1982"[4] إلى انخفاض قيمة الصادرات إلى هذه الدول وبشكل أكبر إلى المملكة السعودية. وبعد توضح موقف سورية من هذه الحرب في بداية عام 1988، ارتفعت قيمة الصادرات إلى هذه الدول من 37.1 مليون دولار أمريكي إلى 79.5 مليون دولار أمريكي، واستمرت الصادرات في التحسن في العام التالي حيث بلغت 280.7 مليون دولار أمريكي. وترافق اتخاذ سورية هذا الموقف من الحرب العراقية الإيرانية مع موقفها من سياسات الهيمنة الأمريكية والغربية عموماً، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية التي مرت بها. الأمر الذي دفعها إلى تغيير سياساتها الاقتصادية باتجاه تشجيع القطاع الخاص حيث صدر القانون رقم10لعام 1991لتشجيع الاستثمار. وكان لموقف سورية الرافض للاحتلال العراقي للكويت أثرٌ إيجابيّ على تدفق صادراتها إلى دول المجلس وأدت جميع المتغيرات السابقة إلى تحسن الصادرات في عقد التسعينيات عنه في العقدين السابقين له، هذا فضلاً عن الأثر الإيجابي لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في رفع قيمة هذه الصادرات في أواخر العقد الماضي وبدايات هذا العقد (أنظر الجدول رقم (1)).

وشكلت الصادرات إلى دول المجلس قرابة نصف قيمة الصادرات إلى الدول العربية طيلة العقود الثلاثة المنصرمة، مع العلم أن الصادرات إلى دول المجلس لا تشمل الوقود المعدني، بينما شملت الصادرات إلى الدول العربية الوقود المعدني. الأمر الذي يظهر أهمية دول المجلس كشريك تجاري، حيث تستوعب سوقها ثلث الصادرات السورية غير النفطية. والسمة الغالبة لتدفق الصادرات إلى دول المجلس، هو تركزها الشديد في المملكة السعودية التي تحظى بحصة كبيرة بالنسبة للصادرات السورية إلى دول المجلس، حيث استأثرت طيلة فترة الدراسة على نسبة تراوحت بين 49.9% إلى 88 % من مجموع هذه الصادرات. كما استحوذت على حصة تراوحت بين 17% و 44% من مجموع هذه الصادرات. بينما لم تشكل الصادرات السورية إلى بقية دول المجلس الأهمية ذاتها بالنسبة للدول العربية (أنظر الجدول رقم (2)).

ويبين الجدول رقم (3) نتائج حساب مؤشر التركز الجغرافي للصادرات السورية إلى دول المجلس. حيث بلغت قيمة المؤشر 80% في عام 1976، وانخفضت إلى 71% في عام1980، واستمرت بالانخفاض إلى 31%عام 1985، ثم ارتفعت إلى 56% عام 1990، وعاودت الانخفاض إلى 41%عام 1995، واستمرت بالانخفاض إلى أن بلغت 16% عام2000، وعاودت الارتفاع عام2001الى0.31%،ونلاحظ أنّه على الرغم من انخفاض قيمة المؤشر في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها بقيت السعودية تحظى بالحصة الأكبر.

[4] – ملفات الأهرام: 1986/5/16 و 1986/5/19

التنوع السلعي للصادرات السورية إلى دول المجلس

يتركز التركيب السلعي للصادرات السورية إلى دول المجلس في المنتجات الغذائية والحيوانية والنسيجية، وتجاوزت هذه المنتجات طيلة فترة الدراسة، نصف الصادرات، حيث بلغت أهميتها النسبية 58% عام 1985، وارتفعت في بداية عقد التسعينيات إلى 65%، ثم انخفضت في منتصفه إلى51%، وعاودت الارتفاع عام 2000، فبلغت 88% من إجمالي الصادرات لدول المجلس، إلا أنها انخفضت عام 2002 إلى 73%، وقد استحوذت الحيوانات الحية خلال الأعوام 1985–1990 على حصة كبيرة من مجموع الصادرات الغذائية والحيوانية، حيث بلغت عام 1985 نسبة 83%، وارتفعت عام 1990 إلى 94%، ثم هبطت إلى 18% في النصف الثاني من التسعينيات وارتفعت إلى الضعف عام 2000، فبلغت 33%. و ارتفعت عام 2002الى 59%لتراجع الصادرات من المواد الغذائية الأولية التي لم تتجاوز حصتها عام 1985 نسبة 1% من مجموع الصادرات الغذائية والحيوانية إلى دول المجلس. ثم ارتفعت إلى 6% عام 1990، ثم إلى 78% في النصف الثاني من التسعينيات لكنها انخفضت عام 2000 إلى 61%، واستمرت بالانخفاض عام 2002الى38%. وتركزت الصادرات من المواد الأولية في الخضار والفواكه، خاصةً العنب والبندورة في حين بلغت الأهمية النسبية للمنتجات الغذائية الأولية المصنعة إلى مجموع الصادرات الغذائية والحيوانية عام 1985 بنسبة 16%، وتراجعت إلى 4% خلال عقد التسعينيات (أنظر الجدول رقم (5)).

إن انخفاض الأهمية النسبية للمنتجات الغذائية المصنعة وارتفاع الأهمية النسبية للمنتجات الغذائية الأولية من الخضار والفواكه الطازجة يشير إلى انخفاض القيمة المضافة للصادرات السورية من المنتجات الغذائية،حيث يتم تصدير معظمها بشكلها الخام.

وشكلت الأهمية النسبية للصادرات الغذائية والحيوانية إلى دول المجلس 72% من إجمالي الصادرات السورية من هذه المنتجات إلى دول العالم عام 2000، وهذا يشير إلى أهمية دول المجلس كشركاء تجاريين لهذا النوع من الصادرات، وتأرجحت الأهمية النسبية لهذه الصادرات إلى مجموع الصادرات السورية للمنتجات ذاتها بين 18% عام 1985 و45% عام 2001و54%عام 2002، وقد بلغت أقصاها 72% في عام 2000، واستأثرت الصادرات من الحيوانات الحية عام 2000 إلى دول المجلس بنسبة 99% من إجمالي الصادرات السورية إلى دول العالم من هذا النوع. وبلغت الأهمية النسبية للصادرات من الحيوانات الحية إلى دول المجلس 29% في عام 1985، منسوبة إلى إجمالي الصادرات السورية إلى دول العالم، وتأرجحت هذه الأهمية بين97%عام 1990 و61%عام 1995 و99%عام 2000 و96%عام2002 (أنظر الجدول رقم (6)).

وتحظى المملكة بحصة الأسد من هذا النوع من الصادرات، حيث يصدر إليها الضأن والماعز، تليها الكويت فالإمارات التي تصدر إليها الخيول والدواجن والطيور[5].

وبالنسبة للمنتجات الغذائية الخام التي تشكل الخضار والفواكه أكثر من 90% منها، لم يكن لها أهمية تذكر عام 1985، وقد ظهرت أهميتها في بداية عقد التسعينيات، فشكلت نسبة 6% من مجموع الصادرات السورية من المنتجات الغذائية الأولية، ثم ارتفعت الأهمية النسبية إلى 36% عام 1995، واستمرت بالارتفاع إلى 70% عام 2000 إلا أنها انخفضت عام 2002 الى35% (أنظر الجدول رقم (6)). وأصبحت دول المجلس تعد من أهم الشركاء العرب والأجانب لهذا النوع من الصادرات السورية.

[5] – المكتب المركزي للإحصاء: خلاصة التجارة الخارجية لعام 2002، دمشق.

وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للمنتجات الغذائية المصنعة بالنسبة إلى مجمل الصادرات الغذائية والحيوانية إلى دول المجلس فإن أهميتها النسبية مرتفعة بالنسبة إلى مجمل الصادرات السورية إلى دول العالم من هذه المنتجات، حيث بلغت نسبتها 22%_5%_13%_31%_16%_18% في الأعوام 1985_1990_1995_2000_2001_2002 على التوالي، من مجموع الصادرات السورية من المنتجات الغذ1ئية المصنعة إلى دول العالم(أنظر الجدول رقم (6)). ويعود انخفاض الأهمية النسبية للمنتجات الغذائية إلى العديد من الصعوبات التي تواجهها هذه الصناعة كعزوف المزارعين عن زراعة الخضروات المناسبة للتصنيع، والاعتماد على الخضروات الخاصة باستخدام الموائد مثل البندورة والعنب، وارتفاع التكاليف نتيجة انخفاض المردود وعدم توفر الكميات اللازمة للتصنيع، بالإضافة إلى نقص السيولة المادية في أغلب الشركات نتيجة عدم تسديد رؤوس الأموال الكاملة لبعض الشركات وصعوبة توفير مصادر التمويل اللازمة. إضافة إلى ارتفاع التكاليف الإنتاجية بسبب العمالة الفائضة، ومنعكساتها على التكاليف الثابتة، ممّا يقلل من القدرة التنافسية للسلع المنتجة، وكذلك إلى ضعف الاعتمادات المالية المخصصة للإعلان التي لا تتجاوز 1.5 بالألف من قيمة المبيعات[6].

ونلاحظ من تزايد الصادرات من المنتجات الغذائية والحيوانية إلى دول المجلس بعد اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، الدور الإيجابي لهذه ا لاتفاقية على زيادة حجم هذه الصادرات، نتيجة تخفيض الرسوم الجمركية تدريجياً على السلع العربية المتبادلة، ممّا أتاح فرصة أكبر لدخول هذه المنتجات إلى دول المجلس، خاصة السعودية، التي تفرض رسوماً جمركية على المنتجات الزراعية المستوردة من 12 – 20%، وذلك بالنسبة للمنتجات الزراعية غير المشمولة بالاتفاقية الموقعة بين سورية والسعودية عام 1972. وتتركز معظم الصادرات الغذائية الأولية في البندورة التي تواجه منافسة كبيرة من قبل الأردن.

وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات السورية من المحاصيل الأولية إلى دول المجلس إلا أنها تتعرض لمنافسة كبيرة داخل سوق دول المجلس ذاتها المليئة بالخضار والفواكه المستوردة من جميع دول العالم غرباً وشرقاً التي لا تنقطع أنواعها على مدار العام، حيث يخضع كل من البرتقال والكرمنتينا والتفاح والبطاطا إلى منافسة كبيرة من قبل لبنان، وتتعرض المنتجات السورية من المحاصيل السابقة للمنافسة أيضا من قبل تركيا وإيران وباكستان والهند، خاصة في عُمان التي افتتحت لهذه الدول رصيفاً في ميناء السلطان قابوس في مسقط مخصصاً لاستقبال واردات السلطنة من الخضار والفواكه القادمة من هذه الدول، وبوصول هذه المواد بشكل منتظم إلى أسواق السلطنة، تزداد المنافسة أمام المنتجات المماثلة التي تصل السلطنة عن طريق سوق الموالح، حيث تصل هذه المنتجات من الهند وإيران وباكستان إلى ميناء قابوس بحراً مستغرقة من يوم إلى ثلاثة أيام وبتكلفة قليلة. في حين تصل المنتجات السورية من الفواكه والخضار إلى السلطنة بعد أسبوع على الأقل عن طريق البر، نظرا لكثرة الحواجز التي تتخطاها بدءاً من انطلاقها من دمشق عبر الأردن والمملكة السعودية والإمارات إلى عمان، هذا فضلا عن اضطرار الشاحنات السورية المحملة بالبضائع إلى السير ضمن قوافل مرافقة، ممّا يزيد المدة والنفقات، ويعرضها للتلف وتدني المواصفات. ويساعد على ذلك تدني مستوى تغليفها، في حين تغلف الفواكه والخضار الإيرانية والهندية والباكستانية والتركية ضمن الأصول الفنية المتقنة.

ويتمثل النوع الثاني من الصادرات إلى دول المجلس بالصادرات النسيجية، التي تراجعت أهميتها نسبياً في نهاية عقد التسعينيات فبعد أن بلغت 10% من مجموع الصادرات السورية إلى دول المجلس عام 1985، ارتفعت إلى 20 %

[6] – خليل جواد (مقابلة صحفية): مجلة مرآة السياحة، دمشق، عدد 272، 2002.

في بداية عقد التسعينيات ثم انخفضت إلى 17 % في منتصفه ثم إلى 3 % عام 2000 وحافظت على هذه النسبة في عام 2001، وعاودت الارتفاع عام 2002 إلى11%.و تشكل الملبوسات الجاهزة نسبة مرتفعة من الصادرات النسيجية حيث بلغت أهميتها النسبية 66% في عام 1985، ثم انخفضت إلى 45% في بداية التسعينيات وكان هذا الانخفاض لصالح الصادرات من النسيج (قماش وأديرة التي بلغت نسبتها 55% من مجموع الصادرات النسيجية بعد أن كانت 8% عام 1985)، ثم ارتفعت الأهمية النسبية للألبسة الجاهزة إلى 74% في منتصف عقد التسعينيات لانخفاض الصادرات السورية من النسيج إلا أنها انخفضت في نهاية العقد إلى 57%، مع ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات من الأقمشة 35%، وبلغت أهميتها النسبية 46%، في بداية الألفية الثالثة بمقابل ارتفاع الصادرات من الأقمشة والأديرة (أنظر الجدول رقم (5)).

بينما بلغت الصادرات السورية من الخيوط عام 1985 نسبة 26% من مجموع الصادرات النسيجية لكنها انخفضت إلى 1% من مجموع الصادرات السورية النسيجية إلى دول العالم عام 1995، ثم ارتفعت إلى 8% عام 2000، ثم انخفضت إلى 4% عام 2 200 (أنظر الجدول رقم (5)).ولا تشكل الصادرات السورية من الخيوط إلى دول المجلس نسبة إلى إجمالى الصادرات السورية إلى دول العالم من الخيوط أهمية تذكر (أنظرا لجدول رقم (6)).

وتحظى الصادرات السورية إلى دول المجلس من النسيج (قماش أديرة، مفارش) بحصة كبيرة من مجموع الصادرات السورية إلى دول العالم، فقد بلغت الأهمية النسبية لها عام 1990 نسبة 7%، وارتفعت إلى 10% عام 1995، ثم إلى 45% عام 2000، وانخفضت إلى إلى23% عام 2002 (أنظر الجدول رقم (5)).

وتستأثر السعودية بالحصة الأكبر من الصناعات النسيجية فالإمارات فالكويت فالبحرين فقطر، ولا تشكل الصادرات إلى عمان أهمية تذكر حيث يقتصر تبادل هذه المجموعة السلعية من قبل القطاع الخاص عن طريق وجود محلات سورية قليلة في السلطنة مختصة ببعض المنسوجات القطنية والألبسة النسائية الداخلية عن طريق المعارض التي تقام في مسقط والتي تعتبر المنفذ الرئيس للدخول للسوق العُمانية، وتحظى المملكة بالحصة الأكبر من الألبسة الجاهزة التي تتركز في الألبسة الداخلية الرجالية، والنسائية ثم الأقمشة والبياضات والمفارش، ولا تشكل الخيوط أهمية تذكر. وكذلك الأمر بالنسبة للكويت، بينما تستورد الإمارات النسيج بكمية أكبر من الألبسة الجاهزة، وتستأثر بالحصة الأكبر من الصادرات السورية من الخيوط.

ويشير ارتفاع الصادرات السورية إلى دول المجلس من الألبسة الجاهزة إلى ارتفاع القيمة المضافة في الصادرات السورية النسيجية. وعلى الرغم من انخفاض تكاليف الألبسة الجاهزة القطنية نتيجة انخفاض تكاليف الغزول القطنية الناجمة عن انخفاض سعر الكيلو غرام من القطن من 85.9 ل.س عام 2000 إلى 45.5 عام2001[7]، نلاحظ انخفاض الأهمية النسبية للألبسة الجاهزة المصدرة إلى دول المجلس والتي تتمثل معظمها بالألبسة الداخلية والخارجية من 57%عام2000 إلى 46%عام2001، ويعود ذلك إلى مجموعة عوامل منها أن معظم الألبسة المصدرة إلى هذه الدول هي من الحرير التركيبي. وتواجه الصادرات النسيجية السورية في سوق دول المجلس منافسة شديدة من قبل دولة الإمارات وبعض الدول العربية كمصر وتونس والمغرب بالإضافة إلى المنافسة الشديدة من قبل الدول الآسيوية كالباكستان والهند نتيجة ارتفاع الإنتاجية من جهة وامتلاكها لمكاتب في دول المجلس تزودها أسبوعيا بمستجدات

[7] – أنظر وزارة الصناعة: تقييم أوضاع المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، دراسة فنية اقتصادية، إشراف عصام الزعيم، 2002/5/25.

الأسواق ولديها الصلاحيات والمرونة الكافية للتحرك باتجاه الطلب ليس فقط في دول الخليج وإنما في الأسواق الأوروبية والإفريقية[8].

ويبين الجدول رقم (7) مقياس التنوع في الصادرات السورية إلى دول المجلس، حيث بلغت قيمة المؤشر 0.22عام1985، وارتفعت قيمته إلى 0.27عام 1990، ثم انخفضت إلى 0.11عام 1995، إلا أنها ارتفعت إلى 0.72عام 2000، وانخفضت إلى 0.30عام 2001، ثم عاودت الارتفاع إلى 0.43عام 2002، الأمر الذي يشير إلى تنوع بسيط في الصادرات باستثناء عام 2000، حيث تركزت الصادرات بالمواد الغذائية والحيوانية كما رأينا، مع تراجع الصادرات من المواد النسيجية.

المزايا النسبية للصادرات السورية إلى دول المجلس

يبّين الجدول رقم (8) قيمة مؤشر المزايا النسبية للصادرات السورية إلى دول المجلس من المواد الغذائية والحيوانية، كما يّبين قيمة مؤشر المزايا النسبية للصادرات السورية إلى دول المجلس من النسيج. حيث بلغت قيمة مؤشر المزايا النسبية للصادرات من المواد الغذائية والحيوانية (1)في عام 1985، وانخفضت إلى 0.98 عام1990، ثم ارتفعت إلى 0.99 في منتصف عقد التسعينيات، وعاودت الانخفاض في عام 2000 إلى0.83 ثم ارتفعت إلى0.85 عام 2001، واستمرت بالارتفاع عام 2002 إلى 0.91 ، وهو ما يشير إلى وجود مزايا نسبية كبيرة لصالح الصادرات من المنتجات الغذائية والحيوانية. (أنظر الجدول رقم (8)).

ويبّين الجدول رقم (9) أيضاً مؤشر المزايا النسبية للصادرات السورية إلى دول المجلس من النسيج، فقد بلغ (1) عام 1985 حتى عام 1990، وهو ما يشير إلى وجود مزايا نسبية كاملة لصالح الصادرات النسيجية، إلا أن هذا المؤشر انخفض عام 1995 إلى 0.91 واستمر بالانخفاض إلى 0.21 عام 2000، الأمر الذي يشير إلى تراجع الميزة النسبية لهذه الصادرات، بل فقدانها عام 2001، حيث بلغت قيمة المؤشر(0.27) بالقيمة السالبة، لكنه عاود الارتفاع عام 2002 الى0.48، ويعود هذا التراجع في قيمة مؤشر المزايا النسبية، إلى ارتفاع قيمة المستوردات السورية من هذه المجموعة السلعية بما يعادل ثلاثة أضعاف ما كانت عليه عام2000، في الوقت الذي ارتفعت فيه قيمة الصادرات بمعدل قدره 35%تقريبا خلال العامين التاليين 2000، 2001.

النتائج والمقترحات:

1- تبيّن لنا من خلال دراسة مؤشر التركز الجغرافي لتوزع الصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال مقياس هيرفندل – هيرشمان، أن هذه الصادرات تتركز في السعودية، لكنها تواجه العديد من العقبات أهمها:

أ- رفض البضائع السورية بشكل عشوائي بحجة مخالفتها للمواصفات،أو أنها غير متجانسة.

ب- فرض غرامات على مخالفة الشاحنات السورية لمبدأ ترتيب البضائع وفق نظام الطبالي والبالغة 2000ريال سعودي على كل شاحنة.

ج- افتتاح مكاتب منح شهادات المطابقة للسلع السورية المصدرة إلى دول المجلس من قبل شركات أجنبية تتطلب تكاليف باهضة.

[8] – صحيفة تشرين السورية، 2003/7/4

د- التفريغ الكامل للبضائع السورية العابرة ترانزيت، عن طريق السعودية إلى بلدان الخليج الأخرى وتعرضها لعوامل الطقس، ممّا يؤدي إلى تلفها وتدني نوعيتها.

هـ- هذا فضلا عن العقبات الإدارية التي تواجهها الصادرات السورية أثناء دخولها إلى المملكة كعدم منح تأشيرات لسائقي الشاحنات غير المبردة لمدة معقولة ولعدة سفرات، كذلك عدم منح تأشيرات لرجال الأعمال من الغرف التجارية لعدة سفرات.

2- لقد اظهر مقياس تنوع الصادرات أن هناك تنوعاً في الصادرات السورية إلى دول المجلس، من المواد الغذائية والنسيجية، باستثناء عام 2000 الذي تركزت فيه الصادرات في المواد الغذائية.

3- وتبيّن من دراسة مقياس مؤشر المزايا النسبية:

أ- أن الصادرات الغذائية الأولية السورية إلى دول المجلس تتمتع بمزايا نسبية.

ب- تراجع المزايا النسبية للصادرات النسيجية إلى دول المجلس في النصف الثاني من عقد التسعينيات حتى الوقت الراهن، بعد إن كانت تتمتع بمزايا نسبية كبيرة خلال عقد الثمانينيات والنصف الأول من عقد التسعينيات.

المقترحات:

1- الاهتمام بزراعة المحاصيل الغذائية الأولية، والعمل على تحسينها، وكذلك الاهتمام بقضايا التغليف، نظراً للمنافسة الشديدة التي تواجهها الصادرات السورية من هذه المحاصيل في سوق دول المجلس من كثير من الدول العربية والآسيوية.وبذل المزيد من الجهود لاكتساب حصص أكبر في بقية دول المجلس من خلال التعريف بالمنتجات السورية بالتنسيق مع الملحقيات التجارية في السفارات السورية، واقامة معارض متخصصة تعرف بالإنتاج السوري.

2- العمل على استعادة السوق الخليجية بالنسبة للصادرات السورية من المنتجات النسيجية، من خلال التغلب على أسباب تراجع هده الصادرات لصالح المستوردات.

3- ضرورة التأكيد على الجهات الناقلة ممثلة (مكتب الدور)بالتنسيق مع وزارة النقل لإلزام الناقلين باتباع المواصفات المطلوبة في الدولة المصدر لها.

4- يقترح التنسيق في إطار اتفاقية التجارة العربية على اعتماد مبادىء موحدة شاملة لاصدار شهادات المطابقة للمواصفات بشكل رسمي، والإتفاق بين سوريا ودول المجلس على افتتاح مكاتب منح شهادات المطابقة للسلع السورية المصدرة إلى دول المجلس من قبل شركات عربية.

5- ان يتم التفريغ عبر شركة سورية سعودية مستقلة تأخذ بعين الاعتبار إنجاز العمل دون الإضرار بمواصفات البضاعة ودون التأخير بعملية النقل.

6- مناقشة قضية فرض الغرامات التي تقوم بها المملكة السعودية بشكل سياسي رسمي بين المسؤولين في البلدين أو إيجاد ترتيبات خاصة لاتضر بمصلحة المصدر السوري، وتؤمن تشغيل وسائل النقل السعودية، وتضمن الأهداف المرجوة للأمن السعودي.

7- العمل على تسهيل الحصول على تأشيرات الدخول لرجال الأعمال ولسائقي الشاحنات المبردة لعدة سفرات.

8- العمل بأقصى سرعة ممكنة، على توقيع اتفاقية تعاون اقتصادي، وتبادل تجاري حرّبين سوريا ودول المجلس كتكتل اقتصادي. وعدم اقتصار هده الاتفاقية على التبادل السلعي، وإنما يجب أن تشمل تجارة الخدمات وخصوصاً النقل والترانزيت.

الجدول رقم (1)

الصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

مليون دولار

العام	البحرين	الكويت	قطر	الإمارات	السعودية	عمان	دول الخليج	الوطن العربي
1976	0.1	4.6	0.8	1.5	51.4		58.4	115.7
1977	0.2	5.6	1.3	1.3	58.1		66.5	138
1978	0.2	5.4	1.6	2.4	49.1		58.7	142.3
1979	0.1	4.2	0.7	2.5	39.9		47.4	184
1980	0.2	6.1	0.6	3.2	39.3		49.4	162
1981	0.2	5.9	0.6	2	40		48.7	202.3
1982	0.1	7.7	0.6	2.9	34.2		45.5	196.5
1983	0.1	4.5	1.8	2.8	29.3		38.5	150.6
1984	0.1	7.9	20.8	8.1	35.3		72.2	189.9
1985	0.1	3.6	9.4	5.8	19.6		38.5	90.3
1986	0.4	3.1	10.5	13.3	31		58.3	139.7
1987	0.2	2.3	7.7	3.7	23.2		37.1	87.8
1988	0.6	7.1	10.2	11.1	50.6		79.6	176.8
1989	2.1	17.2	31	50.7	179.7		280.7	502.1
1990	6.2	12.3	29.7	58.9	270.4		377.5	786.4
1991	5.6	16.7	8.2	36.7	199.4		266.6	787.4
1992	1.2	61.6	6.4	10.6	133.4		213.2	723.9
1993	7.4	56	8	22.3	154		247.7	747.2
1994	4.9	51	12.3	35.5	195.8		299.5	928.5
1995	6.1	60.4	10.7	51.1	194.9		323.2	929.7
1996	8.3	67.9	14.5	42.3	193.8	1.2	328	610.4
1997	7.3	41.6	12.9	45.3	212.8	2.3	322.2	709.9
1998	6	52.6	11.1	36.7	234.5	7.4	348.3	805
1999	8.9	51.7	15.8	58.4	290.4		425.2	726
2000	10	70	23	73	363		539	981.6
2001	11.35	64.46	22.61	72.81	183.24		354.47	840
2002								

المصدر: صندوق النقد العربي، التجارة الخارجية للدول العربية لأعوام متعددة

الجدول رقم (2)

الأهمية النسبية للصادرات السورية إلى دول الخليج العربية

%

العام	البحرين		قطر		الكويت		الإمارات		السعودية		عمان	
	إلى دول الخليج	إلى الوطن العربي	إلى دول الخليج	إلى الوطن العربي	إلى دول الخليج	إلى الوطن العربي	إلى دول الخليج	إلى الوطن العربي	إلى دول الخليج	إلى الوطن العربي	إلى دول الخليج	إلى الوطن العربي
1976	0.2%	0.1%	1.4%	0.7%	7.9%	4.0%	2.6%	1.3%	88.0%	44.4%	0.0%	0.0%
1977	0.3%	0.1%	2.0%	0.9%	8.4%	4.1%	2.3%	0.9%	87.4%	42.1%	0.0%	0.0%
1978	0.3%	0.1%	2.7%	1.1%	9.2%	3.8%	2.2%	1.7%	83.6%	34.5%	0.0%	0.0%
1979	0.2%	0.1%	1.5%	0.4%	8.9%	2.3%	5.1%	1.4%	84.2%	21.7%	0.0%	0.0%
1980	0.4%	0.1%	1.2%	0.4%	12.3%	3.8%	5.1%	2.0%	79.6%	24.3%	0.0%	0.0%
1981	0.4%	0.1%	1.2%	0.3%	12.1%	2.9%	6.6%	1.0%	82.1%	19.8%	0.0%	0.0%
1982	0.2%	0.1%	1.3%	0.3%	16.9%	3.9%	4.4%	1.5%	75.2%	17.4%	0.0%	0.0%
1983	0.3%	0.1%	4.7%	1.2%	11.7%	3.0%	7.5%	1.9%	76.1%	19.5%	0.0%	0.0%
1984	0.1%	0.1%	28.8%	11.0%	10.9%	4.2%	3.9%	4.3%	48.9%	18.6%	0.0%	0.0%
1985	0.3%	0.1%	24.4%	10.4%	9.4%	4.0%	21.0%	6.4%	50.9%	21.7%	0.0%	0.0%
1986	0.7%	0.3%	18.0%	7.5%	5.3%	2.2%	9.9%	9.5%	53.2%	22.2%	0.0%	0.0%
1987	0.5%	0.2%	20.8%	8.8%	6.2%	2.6%	35.8%	4.2%	62.5%	26.4%	0.0%	0.0%
1988	0.8%	0.3%	12.8%	5.8%	8.9%	4.0%	4.6%	6.3%	63.6%	28.6%	0.0%	0.0%
1989	0.7%	0.4%	11.0%	6.2%	6.1%	3.4%	4.0%	10.1%	64.0%	35.8%	0.0%	0.0%
1990	1.6%	0.8%	7.9%	3.8%	3.3%	1.6%	13.4%	7.5%	71.6%	34.4%	0.0%	0.0%
1991	2.1%	0.7%	3.1%	1.0%	6.3%	2.1%	22.1%	4.7%	74.8%	25.3%	0.0%	0.0%
1992	0.6%	0.2%	3.0%	0.9%	28.9%	8.5%	17.2%	1.5%	62.6%	18.4%	0.0%	0.0%
1993	3.0%	1.0%	3.2%	1.1%	22.6%	7.5%	4.3%	3.0%	62.2%	20.6%	0.0%	0.0%
1994	1.6%	0.5%	4.1%	1.3%	17.0%	5.5%	7.4%	3.8%	65.4%	21.1%	0.0%	0.0%
1995	1.9%	0.7%	3.3%	1.2%	18.7%	6.5%	11.0%	5.5%	60.3%	21.0%	0.0%	0.0%
1996	2.5%	1.4%	4.4%	2.4%	20.7%	11.1%	15.6%	6.9%	59.1%	31.7%	0.4%	0.2%
1997	2.3%	1.0%	4.0%	1.8%	12.9%	5.9%	13.1%	6.4%	66.0%	30.0%	0.7%	0.3%
1998	1.7%	0.7%	3.2%	1.4%	15.1%	6.5%	13.0%	4.6%	67.3%	29.1%	2.1%	0.9%
1999	2.1%	1.2%	3.7%	2.2%	12.2%	7.1%	8.6%	8.0%	68.3%	40.0%	0.0%	0.0%
2000	2.8%	1.0%	6.4%	2.3%	19.4%	7.1%	16.2%	7.4%	51.1%	18.7%	0.0%	0.0%
2001	3.2%	1.4%	6.4%	2.7%	18.2%	7.7%	20.6%	8.7%	51.7%	21.8%	0.0%	0.0%

المصدر: بيانات محسوبة من الجدول رقم(1)

الجدول رقم (4)

هيكل الصادرات السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 1985-2001

ألف ليرة سورية

العام	الصادرات الغذائية				الصادرات النسيجية				الصادرات الأخرى	مجموع الصادرات
	نباتية		حيوانية	المجموع	خيوط	نسيج	جاهزة	المجموع		
	أولية	مصنعة								
1985	447	10730	55533	66710	2912	851	7416	11179	37399	115288
1990	165390		2506318	2671708		455501	366764	822265	643842	4137815
1995	1450762	68056	329433	1848251	9143	153419	468673	631235	1151146	3630632
2000	8518305	805510	4639860	13963675	44374	191544	312135	548053	1430040	15941768
2001	8363579	453022	1430552	10247153	30879	278051	260787	569717	6353515	17170385
2002	10122080	712352	15546214	26380646	175136	2045499	1805136	4025771	5560972	35967389

المصدر: بيانات محسوبة من المجموعة الإحصائية السورية لأعوام متعددة

الجدول رقم (3)

مقياس التركز الجغرافي والتنوع السلعي للصادرات السورية إلى دول الخليج

العام	1976	1980	1985	1990	1995	2000	2001
التركز الجغرافي	0.80	0.71	0.31	0.56	0.41	0.16	0.31

المصدر: بيانات محسوبة وفق معادلة هيرفندل-هيرهشمان

الجدول رقم (5)

الأهمية النسبية للصادرات الغذائية والنسيجية السورية إلى دول المجلس من مجموع الصادرات إلى هذه الدول

%

العام	الصاردات الغذائية				الصادرات النسيجية				الصادرات الأخرى	مجموع الصادرات إلى دول المجلس
	نباتية		حيوانية	إجمالي الصادرات الغذائية	خيوط	نسيج	ألبسة جاهزة	المجموع		
	أولية	مصنعة								
1985	1%	16%	83%	58%	26%	8%	66%	10%	32%	100%
1990	6%	0%	94%	65%	0%	55%	45%	20%	16%	100%
1995	78%	4%	18%	51%	1%	24%	74%	17%	32%	100%
2000	61%	6%	33%	88%	8%	35%	57%	3%	9%	100%
2001	82%	4%	14%	60%	5%	49%	46%	3%	37%	100%
2002	38%	3%	59%	73%	4%	51%	45%	11%	15%	100%

المصدر: بيانات محسوبة من

الجدول رقم4 (1)

الجدول رقم (6)الأهمية النسبية للصادرات الغذائية والنسيجية السورية إلى دول المجلس

إلى إجمالي الصادرات السورية، ما عدا النفط، إلى دول العالم

%

العام	الصادرات الغذائية				الصادرات النسيجية				الصادرات الأخرى	مجموع الصادرات	نسبة الصادرات الخليجية إلى مجموع الصادرات ماعدا البترول
	نباتية		حيوانية	المجموع	خيوط	نسيج	جاهزة	المجموع			
	أولية	مصنعة									
1985	0%	22%	29%	18%	11%	0%	3%	2%	1%	2%	5%
1990	6%	0%	97%	43%	0%	7%	10%	7%	2%	9%	16%
1995	36%	13%	61%	36%	0%	10%	12%	8%	4%	8%	22%
2000	70%	31%	99%	72%	0%	45%	5%	3%	1%	7%	30%

2001	47%	16%	65%	45%	2%	20%	4%	6%	3%	7%	30%
2002	35%	18%	96%	54%	1%	23%	21%	14%	2%	11%	30%

المصدر: بيانات محسوبة من الجدولين 4 و 10

الجدول رقم (7)

مقياس التنوع في الصادرات السورية إلى دول الخليج

العام	1985	1990	1995	2000	2001	2002
التنوع في الصادرات	0.22	0.27	0.11	0.72	0.30	0.43

المصدر: بيانات محسوبة وفق معادلة هيرفندل–هيرهشمان

الجدول رقم (8)

المزايا النسبية للصادرات الغذائية السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

العام	1985	1990	1995	2000	2001	2002
المزايا النسبية	1.00	0.98	0.99	0.83	0.85	0.91

المصدر: بيانات محسوبة وفق معادلة المزايا النسبية للصادرات

الجدول رقم (9)

المزايا النسبية للصادرات النسيجية السورية إلى دول مجلس التعاون الخليجي

العام	1985	1990	1995	2000	2001	2002
المزايا النسبية	1.00	1.00	0.91	0.21	-0.27	0.48

المصدر: بيانات محسوبة وفق معادلة المزايا النسبية للصادرات

الجدول رقم (10)

الصادرات السورية إلى دول العالم خلال الأعوام 1985-2002

ألف ليرة سورية

العام	الصادرات الغذائية				الصادرات النسيجية				الصادرات الأخرى	مجموع الصادرات	الصادرات ما عدا النفط
	نباتية		حيوانية	المجموع	خيوط	نسيج	جاهزة	المجموع			
	أولية	مصنعة									
1985	122468	49734	190940	363142	25373	222494	240914	488781	6422870	7274793	2515724
1990	3006463	684155	2584513	6275131	1855434	6227013	3709488	11791935	29214498	47281564	25916444
1995	4077601	519206	536071	5132878	2555968	1529007	3923382	8008357	31420549	44561784	16698715
2000	12085208	2585703	4675086	19345997	9705122	422169	6236965	16364256	180480122	216190375	53195671
2001	17611840	2899106	2186321	22697267	1764730	1384952	6772433	9922115	210529550	243148932	56805647
2002	29241468	3874194	16147142	49262804	12381285	8836185	8463248	29680718	236975828	315919350	119666765

المصدر: خلاصة التجارة الخارجية: المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، عدة أعداد

المراجع:

1. خليل جواد (مقابلة صحفية): مجلة مرآة السياحة، دمشق، عدد 272، 2002
2. زين العابدين عبد الله بري:التنوع المحقق في الاقتصاد السعودي دورية الإدارة العامة مج 42، ع2 حزيران 2002، الرياض.
3. صندوق النقد العربي: التجارة الخارجية للدول العربية.
4. المكتب المركزي للإحصاء: خلاصة التجارة الخارجية لعام 2001، دمشق.
5. ملفات الأهرام: 1986/5/16 و1986/5/19
6. وزارة الصناعة: تقييم أوضاع المؤسسة العامة للصناعات النسيجية، دراسة فنية اقتصادية، إشراف عصام الزعيم، 2002./5/25
7. 7Kheir Eldin, Hana (Sept. 2001), "Economic Diversification: The case of Egypt 1970-2000." Economic and Social Commission for Western Asia. Expert Group Meeting on Economic Diversification in the Arab World. Beirut.

8. Abdel-Rahman, A-m.m (Sept. 2001), “Economic Diversification in The Kingdom of Saudi Arabia" Economic and Social Commission for Western Asia. Expert Group Meeting on Economic Diversification in the Arab World. Beirut.